محليات

تراجع دعاوى الاتجار بالبشر من ١٠٠٠ دعوى إلى ٢٠٠ دعوى في العام الحالي

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول بدمشق أحمد البكري عن انخفاض كبير في دعاوى الاتجار بالأشخاص في عدلية دمشق، مشيراً إلى أن عددها خلال العام الحالي بلغت نحو ٢٠ دعوى، مطمئناً الشارع السوري أن القضاء لن يسمح في انتشارها وأنه نجح في ضبطها إلى حد كبير، معتبراً أن التعاون بين الجهات المختصة والمؤسسة القضائية لعب دوراً كبيراً في ضبطها على أقل تقدير في المناطق الآمنة وأنه لم يعد هناك أي أثر للعصابات التي تتاجر بالأشخاص في دمشق.

وأكدت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى المتعلقة بالإتجار بالأشخاص في سورية لم تتجاوز ٢٠٠ دعوى بعدما شهدت هذه الجريمة نشاطاً ملحوظاً في السنوات الماضية لتصل في عام ٢٠١٣ و٢٠١٤ إلى ما يقارب ١٠٠٠ دعوى، مشيرة إلى أن محافظة حلب سجلت نحو ٣٠ دعوى في حين محافظة ريف دمشق سجلت ما يقارب ١٥ دعوى، لافتة إلى أن عدد الدعاوى في محافظة حمص ١٠ بينما سجلت محافظة اللاذقية ٨ دعاوى و٥ دعاوى في محافظة طرطوس.

وبين البكري في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ظاهرة الإتجار بالأشخاص انتشرت في فترة من الفترات في مختلف المناطق السورية ولاسيما تلك التي تنشط فيها البؤر الإرهابية المدعومة من دول أجنبية وبعض الدول المجاورة، إلا أنه نتيجة المتابعة لدى الجهات المختصة استطاعت الدولة أن تحد من انتشارها من خلال ضبط العديد من العصابات التي تتاجر بهذه الجريمة الخطرة وتطبيق العقوبات

> البكري لـ«الوطن»: لن نسمح بانتشار هذه الظاهرة بأي شكل من الأشكال وسنكافحها بكل الوسائل المتاحة

> السكيف لـ«الوطن»: بعض الدول الأجنبية والمجاورة حاولت نشر جريمة الإتجار بالأشخاص في المجتمع السوري لزعزعته

المشددة عليها وفق ما نص عليه القانون الخاص بهذه الجريمة.

وقال البكري: اليوم دمشق تعتبر آمنة من هذه العصابات ولم يعد لها انتشار سوى في المناطق التي تنتشر فيها العصابات الإرهابية، مشدداً أن الدولة لن تسمح بانتشار هذه الظاهرة بأي شكل من الأشكال وأنها ستكافحها بكل الوسائل المتاحة وفق القوانين المنصوص عليها، داعياً المواطنين السوريين إلى أن يتحلوا بالوعي الكافي لكشف تلك العصابات التي تمتهن هذه المهنة الحقيرة ولاسيما أن معظمهم ينتشرون بين المواطنين ويحاولون كسب ودهم لاستغلالهم فيما بعد لأغراضهم الدنيئة.

وأوضح البكري أن القانون السوري اعتبر جريمة الإتجار بالأشخاص جريمة خطرة ولذلك شدد العقوبة بحق مرتكبيها لما في ذلك إهانة للكرامة الإنسانية، ومن هذا المنطلق صدر قانون خاص بها، معتبراً أن سورية كانت سباقة لمكافحتها باعتبار أن القانون الدولي جرمها واعتبر من يتاجر بها خارجاً عن الأخلاق الإنسانية.

وعلى خط مواز كشف البكري أن هناك انخفاضاً كبيراً أيضاً في دعاوى الإتجار بالأعضاء، مؤكداً أن الدعاوى المسجلة في عدلية دمشق أقل من ٢٠ دعوى بكثير مقارنة بدعاوى الإتجار بالأشخاص.

ورأى البكري أن المجتمع السوري يعد من المجتمعات التي لاتنتشر فيها هذه الجرائم كثيراً، معتبرا أن الأزمة الحالية لعبت دوراً بارزاً في ظهورها في بعض المناطق إلا أن هذا لا يعني أن انتشارها في هذه المناطق غير مفهوم المجتمع السوري أو أخلاقه والدليل على ذلك أنها لم يعد لها وجود تقريباً في المناطق الآمنة.

واعتبر نقيب المحامين السوريين نزار علي السكيف أن بعض الدول الأجنبية والمجاورة لعبت دوراً في محاولة نشر ظاهرة الإتجار بالأشخاص في المجتمع السوري كمحاولة منها لزعزعته ونشر الجريمة فيه ولاسيما أن هذا المجتمع يعد من أنظف المجتمعات من هذه الجرائم مشيراً إلى أن الدولة نجحت في الحد منها وأن وجود العصابات التي تتاجر بالأشخاص اقتصر على بعض المناطق التي تنتشر فيها بؤر الإرهاب.

وفي حديثه لـ«الوطن» أكد السكيف أن نقابة المحامين ستقف مع كل ضحية من ضحايا عصابات الاتجار بالأشخاص، مبيناً أن دور النقابة يتجلى في إجراء الدراسات عن هذه الجرائم والوقوف إلى جانب الضحايا وتحذير المجتمع السوري من خطورتها.

المحافظ يقول: إنها فكرة ممتازة.. باص بحري بين مدن الساحل

| اللاذقية- عبير سمير محمود

يستغرب أهالي اللاذقية والساحل السوري بشكل عام لماذا لا يتم التفكير بإحداث وسيلة نقل بحرية بين مدنه (اللاذقية- جبلة- بانياس- طرطوس) ككل الدول المجاورة على أقل تقدير وتشبيه، وبظل الازدحام على وسائل النقل تكون الوسيلة البحرية خير معين ناهيك عن الجذب السياحي الذي ستساهم فيه أن أحدثت كما يقول بعض المواطنين لـ«الوطن» الذين يساعدون أصحاب القرار في التفكير بكل ما يطور ويساعد في حل بعض الأزمات بالمدينة لافتين إلى أن إقامة وسيلة نقل بحرية ليست بالمهمة السهلة ولكنهم يطالبون بعدم رفضها قبل دراستها مبدئياً على الأقل ليتم تنفيذها فيما لو طرحت -بشكل جدّي- للدراسة من قبل ربما عشرات المستثمرين الذين سيقدمون طلبات سريعة لتبني الفكرة وتنفيذها على «ساحل الواقع» كما يفعلون على أرضه بمشاريع أخرى كما تقول نور، مضيفةً: لم لا يكون على شاطئنا عبّارة أو باص بحري ينقل المواطنين من اللاذقية إلى طرطوس وبالعكس وكأنها رحلة بحرية وليست «سفرة بين المدن» ما المانع! في ظل كل التطور التي تشهده الدول الساحلية نبقى نحن كما نحن وبحرنا يبقى بانتظار أن نوسّع مجال استثماره والاستفادة منه بطرق خدمية وسياحية، من جانبه يقول ناصر إن الوسيلة البحرية -خاصة بالنسبة للجانب السياحي إن تضمنت- مطعماً صغيراً أو كافيتريا لتقديم الوجبات السريعة وبعض المشروبات -ستصبح قبلة للسياح السوريين قبل الأجانب فيجب أن تطرح بكل وسائل الإعلام كما القطار والميترو والتل فريك الذين باشرت كل الجهات المعنية بدراستهم لتحويل مشاريع الأفكار إلى حقيقة وهو ما يعود بالفائدة لكل الجهات من النقل إلى السياحة ويعكس راحة وتخفيف ضغوط عن المواطن.

تساؤلات وأفكار بحرية نقلتها «الوطن» إلى محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم فأكد بلقائه مع «الوطن» على أن «الفكرة ممتازة» ولا بد من طرحها ودراستها بعد التنسيق بين النقل البحري والموانئ لدراسة الجدوى الاقتصادية وكل الأمور الفنية ليحيل الموضوع إلى عضو المكتب التنفيذي بمحافظة اللاذقية المختص بشؤون النقل المهندس مضر منصور الذي بيّن لـ«الوطن» أن فكرة إقامة وسيلة نقل بحرية مع ضرورتها وقيمتها من حيث المبدأ سواء من جانبها الخدمي أو السياحي قد تكون بمثابة «باص بحري» يتجول على الساحل السوري ضمن المياه الإقليمية ويستقله الركاب ساحلياً من مدينة إلى أخرى على سبيل المثال بمركز انطلاق من ميناء الصيد القديم إلى كورنيش جبلة ومنها إلى بانياس وطرطوس بنقاط معينة تحددها موانئ طرطوس، مضيفاً: لا بد ستكون مشروعاً على مستوى الساحل إجمالاً وسنتابع الموضوع مع مديرية النقل البحري لتذليل المعوقات أمامها وتعديل الشروط والضوابط الموجودة مسبقاً من أجل إمكانية تنفيذها.

وبدوره أكد مدير شؤون السفن في مديرية النقل البحري لؤي قبلان في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن فكرة إحداث وسيلة نقل بحرية هي خطوة إيجابية لتحسين السياحة والنقل معاً، مبيناً: إحداث باص بحري ينقل المواطنين والسياح بين ضفّتين على ساحلنا ليس أمراً مستحيلاً ولكن يتطلب دراسة جدّية من مختلف النواحي والأخذ بالحسبان عامل الوقت وتحديد ممرات بحرية معينة يمر بها، ويجب اتخاذ خطوة أولى من وزارة النقل وإرسال كتاب بدراسة الموضوع وثم نرى كيف سنبدأ باقي الخطوات لتحقيق مشروع كهذا ولا بد من تبني الفكرة من الجهات المعنية ودراسة الجدوى الاقتصادية.

مشفى التوليد وأمراض النساء الجامعي..

٤٠-٥٠ ولادة يومياً وزيادة في «القيصريات»

| رجاء يونس

قال مدير مشفى التوليد الجامعي الدكتور بشار الكردي إن مشروع ترميم المشفى في مراحله الأخيرة حيث تجاوزت نسبة الإنجاز ٩٠٪ متوقعاً أن يتم الانتهاء من ترميم كامل المشفى أواخر العام الجاري.

وأشار الكردي إلى وجود عدة عوامل ساهمت في تأخير إنجاز الترميم من أبرزها مشروع تمديد الغازات لأقسام المشفى حيث لم يكن ملحوظاً هذا الأمر في عقد الترميم الأساسي لافتاً إلى أن تمديد الغازات أصبح جاهزاً بانتظار وصول محطات الغاز من أجل توصيلها.

وعن جديد المشفى أشار الكردي إلى أنه تم إحداث غرفتي عمليات للقسم الخاص وقسم ثان للأطفال يعمل مع القسم الأول بطريقة تبادلية بهدف التقليل من عمليات الصيانة إلى الحد الأدنى لضمان استمرارية العمل تم وضعه في الخطة الاستثمارية من أجل استقدام أجهزة حديثة توازي ما هو موجود في القسم الأول كما تم تزويد قسم المخاض بتجهيزات حديثة وتقنيات عالية.

وأضاف: نظراً لخطورة النفايات في المشافي

وخاصة السائلة منها.. وضعت دراسة متكاملة من أجل تركيب محطة معالجة للنفايات السائلة والصلبة تم إدراجها في الخطة الاستثمارية لتدخل التنفيذ خلال العام القادم كما تم تأمين المستلزمات والتجهيزات كافة الخاصة بإجراء عمليات استئصال الرحم عن طريق التنظير مشيراً إلى أن الظروف متوافرة لطلاب الدراسات العليا لإجراء هذا النوع من العمليات بدلاً من الجراحة المفتوحة.

وأوضح الكردي أن عدد المقبولين في المشفى بلغ حتى الشهر السادس من العام الجاري ٧٠٠٠ مريضة وتم إجراء ٧١٩ صورة شعاعية و٨٠٥٠٠ تحليل مخبري.

وأشار إلى أن المشفى يجري يومياً بين ٤٠-٥٠ عملية بين الطبيعية والقيصرية ما يشير إلى زيادة ملحوظة في عدد العمليات وخاصة خلال السنتين الأخيرتين حيث تجاوز عددها خلال العام الماضي ٨٣٠٠ كانت نسبة القيصريات منها ٤٦٪ فيما بلغ عددها خلال الأشهر الخمسة من العام الجاري نحو ٥٠٠٠ عملية جراحية كان معدل الولادات القيصرية منها ٤٤٪ متوقعاً أن يتجاوز عدد الولادات حتى نهاية العام الجاري ١١ ألفاً.

وأرجع الكردي أسباب الإقبال على المشفى خلال السنوات الماضية إلى الظروف الاجتماعية والمادية للمواطنين وتطور الخدمات التي يقدمها المشفى من جراء تطبيق إجراءات ضبط الجودة كما انخفض معدل وفيات الأمهات بشكل كبير خلال الأعوام الأربعة الماضية حيث وصل العام الماضي ٧,٨ لكل مئة ألف في حين بلغت النسبة ٦٧ لكل مئة ألف خلال عام ٢٠١٠ إضافة إلى انخفاض إنتانات الجروح إلى ٠,١٪ مقابل ١٪ عام ٢٠١٠.

بالنسبة لآلية القبول التي يتبعها المشفى في استقبال الحوامل ممن فقدن أو لم يمتلكن البيانات العائلية كعقد الزواج أو البطاقة العائلية من المهجرين أو الوافدين من المناطق الساخنة لفت الكردي إلى أنه في مثل هذه الحالات يتم استقبال المريضات كحالات إسعافية حيث تتم عمليات الولادة بعد إخطار الجهات المختصة بتلك الحالات.

الصحة في الأزمة

استقرار الوضع الصحي رغم خروج ٣٣ مشفى و٦٩٢ مركزاً طبياً

| عمار الياسين

كشفت وزارة الصحة أن الأزمة التي دخلت عامها الخامس أثرت بشكل كبير على القطاع الصحي، حيث بلغ عدد المشافي التي خرجت عن الخدمة نتيجة الأعمال الإرهابية المسلحة حتى تاريخه /٣٣/ مشفى من أصل ١٣٣ مشفى.

وبينت الوزارة لـ«الوطن» أن عدد المراكز الصحية المستهدفة حتى تاريخه بلغ /٦٩٢/ مركزاً صحياً من أصل ١٩٩٤ كانت تقدم أفضل خدمات الرعاية الصحية الأولية إضافة إلى جرح /١٤٢/ من الأطر الطبية واستشهاد /٢٠٢/ من خيرة الكوادر الطبية، مشيرةً إلى أن القوافل الإغاثية التي تقوم بإيصال المساعدات الطبية لم تسلم من إجرام المجموعات التخريبية وكان آخر هذه الأعمال استهداف قافلة لمساعدات طبية كانت تحمل أجهزة وجلسات غسيل كلية مقدمة من منظمة الصحة العالمية للمرضى المتضررين المقيمين في مدينة دوما بريف دمشق حيث استشهدت شابة من متطوعي منظمة الهلال الأحمر في المنطقة.

وأكدت الوزارة استمرار المؤسسات الصحية بتأمين خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والإسعافية للمواطنين بكفاءة عالية ومن دون تمييز، لافتاً إلى أن القطاع الصحي في سورية قبل الأزمة قد حقق تطوراً ملحوظاً فكانت سورية في مقدمة دول المنطقة من حيث المؤشرات الصحية حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية نتيجة الخطوات المهمة التي أنجزها القطاع الصحي قبل الأزمة، مشيرةً إلى أن القطاع الصحي بمختلف مكوناته يبذل جهده لتلبية الاحتياجات الصحية المطلوبة رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب السوري.

وأضافت: إن الجهود والتدخلات المحكمة التي بذلتها وزارة الصحة ولا تزال قد أسفرت عن نتائج إيجابية تمثلت في استقرار الوضع الصحي على المستوى الوطني حيث لم تسجل أي جائحات أو أوبئة طيلة الفترة الماضية، لافتةً إلى أنها أولت موضوع إيصال المساعدات الطبية للمؤسسات الصحية في كل مناطق القطر اهتماماً متزايداً، وأن هذا الأمر قد تجلى بوضوح من خلال الشحنات الطبية التي يتم إرسالها إلى المناطق التي تتوافر فيها المشافي والمراكز الصحية والأطر الطبية المؤهلة، ولكن العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري ولاسيما المصرفية منها قد زادت من معاناة القطاع الصحي، فأثرت هذه العقوبات على جهود وزارة الصحة لاستجرار اللقاحات وباقي أدوية الأمراض المناعية والوراثية والوبائية والمزمنة، كما أثرت على آلية شراء التجهيزات الطبية وقطع الغيار وغيرها من المستلزمات الطبية غير المتوافرة محلياً.

أطباق رمضانية متنوعة وتقنين بالكميات لزوم الحفاظ على العادات الرمضانية

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

من المعروف أن لشهر رمضان الكريم تميزه عن سواه من أشهر السنة في كل مجالات الحياة اليومية، وخاصة منها ما يتعلق بالعادات والطقوس والتقاليد المتعارف عليها، مع حصول تغيرات في الروتين اليومي تتوقف مع انتهاء الشهر لتعود إلى سابق عهدها، ومنها تنوع الطعام المترافق مع السهر إلى فترة انبلاج الضوء، فرغم الظروف المعيشية الصعبة نادراً ما توجد أسرة تكتفي بنوع واحد أو اثنين من الطعام على مائدتها الرمضانية، فتسعى لتعدد الأكلات مع الحرص على التقنين بالكميات والمحتويات، فمثلاً الطبخة التي تتطلب وجود فروج ضمنها يتم اختصار الكمية إلى نصف فروج لتتم الاستفادة منه في طبختين، والأكلة التي تتطلب وجود المكسرات بها، يكتفي عامة الناس بالقليل من الجوز أو اللوز، والبعض يستبدل بالمكسرات فتات الخبز المحمص في حال كانت الحاجة للتزيين على الوجه فقط، وخاصة بعد أن أصبح سعر الوقية الواحدة من المكسرات المذكورة يتجاوز ٦٠٠-٧٠٠ ليرة، فيما تم تناسي شيء من المكسرات يطلق عليه اسم الصنوبر لأن سعر الكغ الواحد منه بات يتجاوز ١٢ ألف ليرة سورية للنوعية الجيدة، فيما يمكن الحصول على بعض الأنواع القديمة منه التي تشرف على انتهاء صلاحيتها أو بالأحرى منتهية الصلاحية بعشرة آلاف ليرة سورية، وتغير العادات في طريقة الطبخ انعكس قليلاً على عادة تبادل المأكولات التي تعتبر تقليداً رمضانياً نظراً لما يسببه التبادل في هذه الحالة من حرج نتيجة التقنين المذكور، وما يميز الطبق الرمضاني للعام الحالي في اللاذقية الاعتماد على الأسماك رغم أن أسعارها ليست أفضل حالاً من غيرها، إلا أنه من الممكن الاعتماد على الأنواع الأقل سعراً والأكثر غنى بالفائدة كسمك السردين الذي يتراوح سعر الكغ الواحد منه بين ٤٠٠- ٦٠٠ ليرة بعد أن كان سابقا لا يتجاوز ٧٥-١٠٠ ليرة سورية، إلا أنه ورغم الارتفاع الكبير بسعره يبقى أقل كلفة من أي طبخة أخرى لذوي الدخل المحدود بخلاف ميسوري الحال الذين يعتمدون على الأسماك المتوسطة أو الفخمة والتي يتراوح سعر الكغ الواحد منها بين ١٥٠٠ - ٤٠٠٠ ليرة لزوم القلي الشوي وكذلك السمكة الحرة والطاجة والصيادية.

وتتساوى الموائد الرمضانية لدى جميع الأسر أياً كانت أوضاعها المادية بحضور بعض المأكولات من سلطات وفتوش وشوربة، والمشروبات الرمضانية كالتمر الهندي والعرق سوس، التي تتبعها فترة ما بعد الإفطار ولحين السحور من احتساء الشاي أو المتة وما إلى ذلك من مشروبات ترافقها الأرجيلة كنوع من التسلية بين أفراد الأسرة أو مع الضيوف من أقارب أو جيران.

وفي لقاءات لـ«الوطن» مع عدد من الأسر حول ما إذا كانوا يحافظون على عادة استمرارية تبادل المأكولات الرمضانية مع الجيران، أفاد الأغلبية أن هذه العادة ورغم أنها بالنسبة لهم مرتبطة بشكل وثيق مع شهر رمضان الكريم إلا أن الظروف المعيشية انعكست على استمراريتها كما كانت سابقاً، وذكرت إحداهن قائلة: بصراحة أشعر بإحراج عند إرسال أكلة للجيران غير مطبوخة بالشكل النظامي من حيث إغناؤها باللحمة أو الفروج كما يجب، الأمر الذي يجعلني أحجم عن تقديم بعض المأكولات، بينما الأكلة التي أتمكن من طبخها بشكل نظامي أشعر بسعادة حين تقديم كمية منها للجيران الذين تربطني معهم علاقة جيدة وهم محدودون، على حين قالت سيدة أخرى: أتمنى أن أوزع من طبختي على جميع جيراني كما كنت سابقاً، لكن إمكانياتي المادية لا تسمح لي بزيادة الطبخة عن حد الاكتفاء الذاتي للأسرة نتيجة ارتفاع الكلفة المعيشية وارتفاع أسعار كل المواد الغذائية وغير الغذائية..

قانون جديد للتجارة الداخلية:

رقابة وردع عن بعد ومحظورات وعقوبات ومكافآت

| عبد الرزاق دياب

لم تفلح وزارة التجارة الداخلية في حلحلة الفوضى التي أصابت الأسواق السورية، ولا بالوصول إلى أسعار تناسب دخول مواطنيها الذي حملوا (شاؤوا أم أبوا) وزر هذ الإخفاقات غلاء واحتكاراً وضيق حال، وصار حال السوري السعيد هو أن يؤمن ما يمكن أن يمنعه من مد يد العوز، والنجاة من الغرق في الديون، والغذاء على قد الحال فقط من أجل ألا يسقط أبناؤه منه في الطريق إلى المائدة أو الطبيب، وأما الكماليات والحاجات التي من الممكن توفيها فهي سياسة السوري التقشفية التي من الممكن أن تحميه من سوق منفلتة بلا رقيب أو حسيب.

تعديل... التعديلات

ناقش مجلس الشعب مواد القانون الجديد المعدل، وأجرى تعديلات جديدة على التعديلات قيل إن الغاية منها (تلبية حاجات المواطنين الأساسية من جميع السلع والخدمات بالسعر والجودة المناسبين، ويهدف المشروع إلى تثقيف المستهلك وتوعيته بحقوقه وواجباته ومسؤوليته الاقتصادية، وضمن القانون للمستهلك ممارسة حقوقه في الاختيار الأنسب للمنتج، وحمايته من الاستغلال والاحتكار، كما يحافظ على الممارسات التجارية السليمة في الأسواق، ويشدد العقوبات والغرامات على المخالفين). وهذا الكلام يعني أن هناك إمعاناً في إدخال العملية التسويقية في سوق مفتوحة تعطي المواطن جميع الخيارات ولكن وسط حالة من الانتقائية ليست على قياسه.

أهداف القانون لم تخرج عن كل الأهداف التي وضعت سابقاً كمقدمات لقوانين أخرى فيها المواطن هو حجر الأساس الذي تقع فوقه كل التبعات، ويتكبد وحده نتائج عدم التنفيذ الصارم لقوانين كهذه، وجميعها كانت تريد مواطناً سعيداً، ورقابة صارمة وعقوبات مشددة، ولكن كانت النتائج دائماً أننا نعد في القوانين القديمة على شكل قانون جديد.

أما أن يتم تثقيف المواطن باعتباره مستهلكاً يعرف حقوقه ومسؤولياته فربما تحتاج إلى جلسات جديدة تقر ما يتعلق بالثقافة الاستهلاكية، وهذه لن تتحقق في سوق فيها الأعذار أكبر من الواقع المعيش، ومن ثم سنضيّع وقتاً جديداً في نقاشات وقوانين تكون حبراً على ورق.

قانون... توافقي

القانون الجيد سيرضي الجميع، فهو يعطي التاجر المسوّغات ليبيع بأسعاره، وتمنح المستهلك المثقف حقه في اختيار السلعة، ورغم التهديد بالعقوبات والإعلان عن الأسعار والحصول على التراخيص إلا أنها تفلته من هذه القبضة بعبارات مثل (مع التقيد بالقواعد الاقتصادية المتعلقة بمبدأ العرض والطلب والمنافسة المشروعة عند بيع المنتج أو عرض الأسعار بما يؤمن حرية الاختيار للمستهلك). وهذا يعني أن السعر المفتوح لا سقف له يمنح التاجر حرية التسعير حسب السلعة ويمنح الفقير حق الاقتراب خجلاً من السلع التي تتناسب مع دخله، والنظر بشغف إلى ما هو فوقه، وما فوقه الجميع.

عن بعد

القانون كما جاء في بعض مواده... (يساهم في ضبط الأسعار إلى حد كبير، كما أنه سيقلص عدد مراقبي التموين من ١٠٠ مراقب إلى ٥ مراقبين لأن تطبيقه وفق ما هو وارد سيكون رادعاً لكل تاجر أو مستورد أو بائع أو غيره من أن تسول له نفسه العبث بلقمة عيش المواطن أو احتكارها أو تقديم سلعة مخالفة للمواصفات المطلوبة).

قد تكون نعمة هذا القانون أنه أزاح حكاية تدريب الكوادر، وذرائع عدم وجود مراقبين بما يكفي ما يغطي السوق السورية كما كانت تتذرع به وزارة التجارة الداخلية كحجة لانفلاته.

أما العبرة فهي في التنفيذ أي أن قانون ومنها هذا المعدل تحتاج إلى إرادة وقوة، وهذا للأسف لم تحظ به أغلب القوانين لأنها بأساسها هشة أو أن المسؤولين عن تنفيذها يتهاونون في عملهم، وهذا ما لا يمكن ضبطه إلا بزرع ضمائر مراقبة في كل مكان يتم التلاعب به بالمواطن واستغلاله واستغفاله.

محظورات... وروادع

يحظر القانون (على كل من يعمل بالتجارة أن يحجب عن التداول مواد أو سلعاً أياً كان نوعها، أو يرفض التعامل بها بالشروط المألوفة في تجارتها أو صناعتها، أو بنشر أخبار أو إعلانات كاذبة أو مزورة أو أي طرق غير مشروعة، حتى الاشتراك مع جماعة ما بقصد التأثير في الأسعار أو تموين السوق بأي وسيلة كانت، ولا يجوز أن تتسبب في أي حال من الأحوال التغييرات غير الجوهرية في صفة البضاعة أو تدخل الوسطاء والسماسرة والأشخاص الذين لا تسوغ تدخلهم الضرورات التجارية زيادة ما في الأسعار ما لم تكن هذه الزيادة قد اقتضتها النفقات الناجمة عن سبب أو قوة قاهرة وذلك بقرار من الوزير).

مربط الفرس هنا ولا دخل للمواطن إلا في كونه شريكاً تقع عليه تبعات التنفيذ والاختيار، والقوة القاهرة في حالنا دائمة الحضور، وهي الذريعة التي باع فيها التجار زيت الزيتون والبندورة والثوم بأسعار تفوق خيالاتهم، وأعادت فتح باب الاحتكار لكثير منهم لأسباب قاهرة، وهي أكثر السلع توفراً الآن.

العبرة في التنفيذ

القانون أيضاً يكافئ ويغرم في أكثر من مادة، ولا بد من التفاؤل به، ولكيلا نبدو سوداويين فإننا سننتظر التنفيذ، وهو يعني بالضبط سوقاً مفتوحة على السعر والجودة وبرقابة شديدة، ولكن عيب كل هذه القوانين أنها كانت تنفذ بأيد فاسدة، ودائماً ما كانت تجدّ المؤسسات والوزارات المسؤولة عن تنفذها المسوّغات لعجزها على حين المواطن ينحني، وينحني.